مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير اللبناني ١٥-١٠-٢٠١٨

برزت موجة من التفاؤل أخيرا في الملف الحكومي، كان مصدرها الاساس رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري بناء على محادثاته الاخيرة مع رئيس الجمهورية ميشال عون، وهي المحادثات التي من المفترض أن تستتبع في الفترة المقبلة مع عودة عون ووزير الخارجية جبران باسيل من سفرهما.

هذا التفاؤل يبدو ان الحريري قد بالغ به في ظل موقف متشدد، برغم بعض التعديل الذي يقول الحريري ان عون أجراه بالنسبة الى المفاوضات من دون المس بالجوهر، من قبل التيار الوطني الحر،. وبناء على ذلك، تمضي التحليلات حول هذا الموضوع بين الصعود في التفاؤل وبين النزول.

وقد قفز هذا الأمر إلى الواجهة مع إعلان الحريري عن مهلة الأيام العشرة لإنجاز تأليف الحكومة، والذي كان يفترض ان يأخذ مجراه السياسي واستكماله من خلال مواقف من شأنها تسهيل الاستحقاق والعمل على استعجال الولادة الحكومية قبل حلول نهاية تشرين الاول موعد الذكرى الثانية لانتخاب رئيسا للجمهورية.

وقد تقصّد رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الخروج في مؤتمره الصحافي في اليوم التالي على اعلان الحريري تفاؤله، بنزعة تكبح تفاؤل الحريري، واذا كان المؤتمر لباسيل قد تقرر منذ أسبوع، كان توقيته مقصودا، ذلك ان مقابلة الحريري كانت قد أعلنت قبلها. وما كان من مؤتمر باسيل سوى ان اعاد اشعال السجالات والحملات الحادة وخصوصا بين التيار والقوات اللبنانية مع رفعه السقف وخاصة اعلانه عن معايير التيار للحكومة.

معايير باسيل استدعت اتهامات في صفوف القوات كما انتقادات داخل تيار المستقبل الذي يقول متابعون لموقفه ان الحريري بدا مصمما على المضي في جهوده ومساعيه لانجاز ما التزمه في حديثه الاخير ضمن مهلة الأيام العشرة بلا أي تعديل، ويشير هؤلاء الى ان رئيس الحكومة المكلف سيكثف اتصالاته وسيقود صراعا مع الوقت في سبيل غايته. ويلفت هؤلاء الى انه لو رضخ الحريري لمطالب وضغوط كانت ولا تزال تهدف الى تبديل التشكيلة التي قدمها تبديلا جذريا، فإن ذلك يعني في الاساس انه تخلى عن جوهر صلاحياته الدستورية التي تنيط به وضع التشكيلة الحكومية والتنسيق في شأنها مع رئيس الجمهورية الذي يحتفظ لنفسه بعدم التوقيع عليها، كما يعني انه يغامر بالانزلاق الى معادلات تهتز معها التوازنات داخل الحكومة وهذا ما لا يقبل به أبدا.

ويصرّ هؤلاء على أن تفاؤل الحريري لم يأت من فراغ ولم تعد الامور الى نقطة الصفر، وقد برز موقف لافت بدلالاته لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي اعاد فتح الابواب الموصدة على صعيد العقدة الدرزية عبر دعوته الى دراسة اقتراح باسيل من دون اسقاط أهمية الطرح الذي قدمه الحريري، كما عبر دعوته بعدها الى التنازل. ويضع المستقبليون الاشتباك الكلامي الاخير على جبهة القوات والتيار، في خانة رفع السقوف الى الحد الاقصى، قبل بلوغ الخطوط النهائية في سباق التفاوض..

لكن إعلان الحريري المفاجيء وضع صدقية صاحبه على المحك، وهو قد يكون استند الى معطيات إقليمية ودولية وما حصل من انفراج في الازمة السياسية العراقية والذي تمثل في انتخاب رئيس للجمهورية وتكليف شخصية شيعية لتأليف الحكومة، ما أتاح انفراجا اقليميا قد يسقط نفسه على لبنان. وهو قد يكون لجأ الى هذا الامر على سبيل المناورة لإلقاء الحجة على الآخر وإظهار انه هو من يعرقل التأليف، وبذلك يكون كمن أوقع شريكه في الفخ، وقد تعمد الحريري القول ان قطار التشكيل قد انطلق، وان الحكومة أصبحت في المربع الأخير.

وكان من اللافت الكلام الذي صدر عن الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة بنفيه شرعية الحصة الرئاسية ورفضه لمعايير باسيل، وهذا الامر يعكس مزاج جزءا كبيرا من الشارع المستقبلي خاصة والشارع السني عموما، وهو يفيد الحريري عبر رفع السقف قدر الامكان في مفاوضات التشكيل، علما ان الحريري نفسه، وبعد صمت عن طرح باسيل، أخذ ينتقد علانية موقف رئيس التيار الوطني الحر.

وبعيدا عن حصص كل فريق التي ستخضع لمعركة شد حبال في ربع الساعة الاخير، يجدر القول ان هذا التفاؤل يبدو سابقا لأوانه، ويبدو الحريري في مأزق: هو لا يستطيع الالتزام بمعايير رئيس الجمهورية، حتى وان أراد الحفاظ على علاقته به، واقتناعه بأن ظروف التسوية الرئاسية قد تبدلت بفعل تبدل علاقته بالسعودية، مع ما يعني ذلك من متغيرات فرضت نفسها على الأجندة الحكومية وتلك السياسية في شكل عام.

ويشير بعض المتابعين الى ان الحريري يعتبر ان التسوية في العراق جاءت لصالح النفوذ الايراني في المنطقة، بقبول سعودي، قد يتم تعويضه نوعا ما للرياض في لبنان.. لا بل انه اعلن امام البعض انه تلقى اشارات سعودية في هذا الاطار.. كما علم ان وساطة مصرية دخلت على الخط بمبادرة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي فاتح رئيس الجمهورية ميشال عون بذلك خلال لقائهما على هامش اعمال الامم المتحدة، وهو كلف سفيره في لبنان نزيه النجاري، متابعة الموضوع..

لكن لا شك أن الحريري سمع من عون كلاما خرق الجمود الحكومي عبر التلميح إلى إمكانية تجيير موقع نيابة رئاسة الحكومة إلى القوات من جديد ولكن ضمن رزمة حكومية متكاملة تقنع رئيس الجمهورية. وقد يكون وقع ضحية الفخ الذي حاول إيقاع غيره فيه مع الكلام اللاحق لباسيل بعد أقل من ٢٤ ساعة على المقابلة الليلية للحريري.

وقد يكون الحريري أراد الظهور بمظهر الايجابية ومهادنة الجميع، والتي لم تقتصر على الملف الحكومي، بل طالت وبشكل أساسي علاقته مع حزب الله. اذ بدا متمسكا أكثر من أي وقت

مضى بالهدنة المستمرة معه، حتى أنه ذهب أبعد منها، من خلال اعلانه أن سلاح حزب الله هو سلاح إقليمي وله علاقة بتسوية إقليمية، موقف ينسجم مع موقف رئيس الجمهورية في هذا المجال، وهو موقف ملحوظ قد يكون الحريري حاول عبره تليين الامور قبل الولوج في مرحلة ما بعد التشكيل والتي ستطرح قضايا بالغة الاهمية وعلى رأسها العلاقة مع دمشق.

وتتمثل العقدة الاساس، استنادا الى كل ذلك، بتلك المسيحية، بينما برزت ليونة في موقف الزعيم الدرزي وليد جنبلاط لا تذهب الى التسليم، حتى الآن على أقل تقدير، بالتخلي عن الوزير الدرزي الثالث لخصمه النائب طلال أرسلان، بل عبر الاستعداد للبحث في القضية، وقد يتولى رئيس المجلس النيابي نبيه بري تولي الإخراج المناسب للقضية.

وعلم من اوساط الزعيم الدرزي انه يعتبر ان الحكومة لن يطول تشكيلها نتيجة ضغط الظروف الاقليمية وعامل الوقت. ويريد جنبلاط من القوات اللبنانية تنازلات للسير في التسوية، لا يبدو أن الأخيرة في واردها في اللحظة السياسية الحالية..

وبغض النظر أيهما العقدة الاكبر على صعيد التشكيل، المسيحية او الدرزية، يجب أخذ مسألة التوزير السني من خارج حصة تيار المستقبل في عين الاعتبار، وهو أمر لا يتم التداول به كثيرا. واذا كان الحريري يهادن حزب الله، فهذا الامر لا يعني ان هذه العقدة غير مطروحة، وتستوجب تسمية النواب السنة الستة مرشحا وزاريا من قبلهم، علما ان مفهوم القانون الانتخابي القائم على نوع من النسبية يفقد معناه سنيا اذا ما استأثر الحريري بالحصة السنية الوزارية، علما ان الحريري يعلن على الدوام ان ما يمنع توزير سني من خارج حصته هو عدم اتفاق هؤلاء على مرشح لتوزيرهم. ولا يهم هنا ان كان الوزير السني من حصة حزب الله أو رئيس الجمهورية، اذ ان من الاهمية بمكان ان يتم التوصل الى توزير سني من خارج حصة تيار المستقبل في الحكومة.

ولكن ماذا لو بقيت الامور على حالها؟ ما هو خيار رئيس الجمهورية الذي يطفىء الشمعة الثانية من عهده أواخر الشهر الحالي؟

لا يشعر رئيس الجمهورية بتهديد جدي لعهده نتيجة التأخير الحكومي وتراكم الأزمات على الأصعدة كافة، وبالرغم من شعوره باستهداف العهد وتعرضه لحملات كبيرة تتخذ أوجها متعددة، الا أنه يشعر بأن اوراقا عديدة في جعبته، وان كان اتفاق الطائف قد كبله نوعا ما بعد ان كان رئيس الجمهورية في الماضي يعين الوزراء ويختار منهم رئيسا للحكومة، وهو مثال واحد فقط على الصلاحيات الكبيرة التي كان رئيس البلاد يتمتع بها.

لا يستطيع رئيس الجمهورية المضي في خيار حكومة أكثرية، هو غير قادر على تحد من هذا النوع يرفضه حتى أقرب حلفائه، أي حزب الله، ولن يكون مقبولا من الخارج، ومن الافضل الانتظار، ولو طالت مدته، على السير في نوع من الحكومات يهدد الاستقرار.

لكن على عون القلق من تحول المرحلة الحالية من العهد الى ما يشبه مرحلة تصريف أعمال، خاصة في ظل قوله بعد انتخابه رئيسا ان عهده الحقيقي سيدشنه مع تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات النيابية. وعلم ان رئيس الجمهورية لا يزال يتمسك بمضمون الدراسة التي أعدها وزير العدل سليم جريصاتي قبل فترة، والتي تلحظ توجيه رسالة الى النواب، لكن من غير الواضح تأثير رسالة كهذه على الحريري غير الملزم بأية مهلة زمنية لتشكيل الحكومة.

وفي استطاعة رئيس الجمهورية القطع سياسيا مع أخصامه الثلاثة، الحريري وجنبلاط وجعجع، ومحاولة تعريتهم سياسيا امام الخارج، الا ان هذا الامر سيكون مكلفا للبلاد ولن يعطي صورة ايجابية عنها في الوقت الذي يترقب فيه الكثير من اللبنانيين مفاعيل مؤتمر سيدر الذي يتطلب استقرارا سياسيا واقتصاديا في البلاد.

في هذه الأثناء، يحرص عون على الحفاظ على علاقته بالحريري رغم قناعته بأنه يتحمل مسؤولية استمرار الوضع على ما هو عليه، اذ ان قرار فتح النار من بعبدا على بيت الوسط سيعني السقوط المدوي للتسوية السياسية، ما لن يكون لصالح العهد.

وربما سيكون على رئيس البلاد انتظار انفراج ما على الصعيد الاقليمي، وتراجعا في عملية عض الاصابع الحالية لعل هذا الامر ينعكس ايجابية على لبنان، فهو يبدو كالمكبل بينما يمر الوقت لغير صالحه، ويطغى هاجس الرئاسة القوية على عهده ما يحول دون إقدامه على أي

تنازل جدي، فيما يصارع على تثبيت صلاحياته في وجه الحريري الذي يطغى عليه، في المقابل، هاجس الدفاع عن مقتضيات الطائف الذي وفر صلاحيات لرئيس الحكومة لم تكن متوافرة له في الماضي.

وبينما ينفي عون والتيار نيتهما الانعتاق من اتفاق الطائف، ثمة مؤشرات في البلاد توحي بأن التيار يحاول استعادة مجد مسيحي غابر يوحي بها أداء التيار وخطابات بعض قيادييه وما يخرج به بعض إعلامه، وخاصة، ما يدلي به أنصاره على مواقع التواصل الاجتماعي. وهذا الامر يفسر هجمة التيار غير المسبوقة على مواقع المسيحيين في الدولة اللبنانية، وصراعه العلني مع شريكيه في الحكم، رئيسي المجلس النيابي والحكومة، واستماتته في ابعاد خصمه المسيحي عن التأثير في السلطة.

إنها مؤشرات تدل على طبيعة المرحلة المقبلة وما سيشوبها من صراعات سلطوية لم يكن ما حصل في الاشهر الماضية سوى مثال بسيط على ما ستحمله السنوات المقبلة تعلى هذا الصعيد.

تقارب جعجع وفرنجية

كنا قد أشرنا سابقا الى التقارب المستجد بين القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع وتيار المردة بزعامة سليمان فرنجية. وقد تحقق المزيد من هذا التقارب في الفترة الاخيرة حتى مهد للقاء بين جعجع وفرنجية، بمباركة البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي سيباركه في الفترة المقبلة تمهيدا للقاء بين الجانبين اذا سارت الامر كما يشتهيان، حسب مصادر متابعة.

التواصل بدأ بالتمظهر قبل سنوات أربع، وهو سابق حتى للتسوية بين جعجع وزعيم التيار الوطني الحر حينذاك العماد ميشال عون، قبل ان يحدث جعجع تغييرا دراماتيكيا في الامور التي عادت وسارت لتتوج زعيم التيار رئيسا للجمهورية. هذا الامر ان دل على شيىء، فإنه يدل

على ان التقارب الذي يحصل، قبل الولوج في مكنوناته وتحليله، يعد تقاربا مصلحيا، يفيد الطرفين، والهدف الاول منه عون وباسيل. هو تقارب مصلحي كذلك التقارب الذي يلجأ اليه التيار وحزب الكتائب، وهو التقارب الذي يحتاج الى بعض الوقت للبروز.

والواقع أن المسيحيين يعانون على الدوام من انقسامهم، وثمة من يقول ان توحدهم للمرة الاولى والاخيرة الذي حصل في فترة زعامة بشير الجميل للمناطق المسيحية، جاء وبالا على المسيحيين وعلى لبنان. لكن الامر قد لا يتكرر، فقد حاول عون توحيد البندقية المسيحية عبر القوة، كما فعل بشير، لكنه لم يفلح، لا بل لجأ خصمه جعجع الى التحالف مع القوى الحليفة لدمشق لإسقاطه.. وهو ما حصل.

من هنا، تبدو الانقسامات قدرا بالنسبة الى المسيحيين، وقد كان طوني فرنجية، والد سليمان فرنجية، أحد ضحاياها، ولم يكن ذلك سوى على يد تنظيم جعجع نفسه. لذا، فإن واقع عدم الثقة والخصومة، اذا لم نقل العداوة، يميز تعاطي القوى المسيحية بين بعضها البعض.

ولعل الواقع القريب يعطينا مثلا حيا على هذا الامر، فبعد فترة ليست بطويلة على تقارب عون وجعجع الذي أثمر وصول عون الى سدة الرئاسة، والذي جعل المسيحيين يتنفسون الصعداء عبر توهمهم ان زمن الاقتتال قد ولى، اتضح ان الصراع على السلطة هو ديدن تلك القوى.

يشير واقع القوى المسيحية اليوم الى تصدر التيار ترتيبها، ليحل تنظيم القوات ثانيا بعد تقدمه عند المسيحيين قبل الكتائب ثالثا والمردة رابعا (لم تعكس الانتخابات النيابية بدقة هذا الامر ولكن الكتائب يمتاز بانتشاره شعبيا وعدم اقتصاره على الشمال).. ويشير بعض القواتيين الى انه عندما لجأ جعجع الى خياره الاستراتيجي بالتحالف مع عون، حذره البعض من ان فرنجية هو في النهاية إبن اتفاق الطائف، ولا خوف معه على التوازنات، وهو يبقى زعيما مناطقيا في

الشمال، لكن عون سيكون غامض المواقف تجاه القوات، وهو زعيم مسيحي في كل البلاد. ويلفت هؤلاء الى ان هاجس جعجع كان منع فرنجية من الرئاسة، هو كان يتوجس من لجوء فرنجية الى مخاصمته من باب الكيدية، لا بل الانتقام، ربطا بدور يتهم فيه جعجع في مجزرة إهدن. لذا، أراد زعيم القوات إجراء المصالحة في الشارع المسيحي لمصلحته هو أولا فيظهر بمظهر غير الميليشيوي في الشارع اللبناني كما امام العالم الخارجي، اضافة طبعا الى طموحه في وراثة عون في الرئاسة والزعامة المسيحية.

اليوم، يقول المتابعون للعلاقة بين الجانبين الى انهما يدنوان من إبرام تفاهم ومصالحة وكل منهما في حاجة إلى الآخر في مواجهة عون وخاصة باسيل. ويريد كل من الطرفين حليفا وسندا مسيحيا، ويبدو جعجع أكثر حاجة اليوم الى ذلك في حربه مع باسيل، علما انه مد أواصر التواصل لدى الطائفة السنية، اذ علم انه بعث برسائل ود أفضت الى تعزيز العلاقة مع القطب الثاني في الساحة السنية وهو الرئيس نجيب ميقاتي الذي قابل الود بالود، من دون التجرؤ على تخطي الحريري في موضوع تلك التحالفات المضبوطة سعوديا.

هي خطة لجعجع للانفتاح على الجميع، وما كلامه الايجابي عن حزب الله ومعاداته لإسرائيل سوى المثال على ذلك، وهو أمر مكشوف لدى الطرف الاخر، اذ ان هذا الانفتاح لم يصل الى درجة المراجعة العميقة والصادقة لدى طرف تورط بالكثير من الشبهات في مرحلة طويلة من التاريخ اللبناني الحديث.

في كل الاحوال، يشير قواتيون الى ان التقارب مع فرنجية سيقفل الجرح المسيحي العميق الذي بدأ من الشمال، وإهدن تحديدا، ويعيد توحيد كل الجسم المسيحي تحت ثابتة المصالحة واستبعاد العنف في مقاربة الخلافات السياسية وفتح أبواب الحوار للتلاقي حيث أمكن وتنظيم الخلاف عند الضرورة.

هذه هي مقاربة قيادي قواتي، لكنها تبدو جد متفائلة ومستهلكة، وان كان الشارع القواتي، وبعد المصالحة مع التيار، بات متقبلا، لا بل متحمسا، إلى خطوة كان يستصعبها سابقا. لكن الامر المستغرب ان يلاقي هذا الامر قبولا لدى الطرف الآخر، وربما يفسر طموح فرنجية الى الرئاسة، كون باسيل هو المنافس الاهم له، حسب ما قال رئيس الجمهورية نفسه، العامل الاهم في هذا الامر.

أما في العلن، فسيخرج الطرفان بخطاب يدعو الى طي صفحة الماضي بمعزل عن تمايزهما الكبير في قضايا سياسية أساسية، تبدأ من الموقف من حزب الله وسلاحه ولا تنتهي بالنظرة إلى النظام السوري ودور لبنان في خضم أزمات المنطقة وحروبها..

وقد تتطور العلاقة بين الجانبين في الفترة المقبلة، لكن يبدو من المستبعد ان يذهب فرنجية بعيدا فيها، برغم ان خطابه بات أكثر انفتاحا على الآخر من دون ان يتخلى عن ثوابته وقناعاته وخطه السياسي، وربما شكل هذا الامر أحد نقاط قوته، ولكن المفارقة هنا تكمن في ان فرنجية، المقبول من الآخر، غير حاصل على الشرعية الشعبية الكافية في شارعه لكي يتوج رئيسا للجمهورية.

على ان هذه الصفحة الجديدة التي يراد لها ان تفتح بين القوات والمردة، ستؤدي إلى خلط أوراق وتبدل حسابات وقد تؤدي بدورها الى بروز معطيات جديدة، ستكون رئاسة الجمهورية على رأسها.

الموضوع الفلسطيني

في هذه الاثناء، ومع انشغال الجميع بمعركة تشكيل الحكومة، يبدو من الطبيعي ان لا يحتل الملف الفلسطيني في لبنان، على خطورته ودقة المرحلة التي تمر فيها القضية الفلسطينية، الأولوية.

وبينما تتعمق الازمة الحياتية للفلسطينيين في لبنان وترقبهم مفاعيل القرار الاميركي بوقف المساهمة في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، لا يزال الحوار الفلسطيني اللبناني معلقا، ويقتصر، في المناسبات، وعند الاستحقاقات، على التنسيق الامني.

ويشكو الفلسطينيون كثيرا من عدم لحظ مخاوفهم الاجتماعية في عين الاعتبار، واقتصار السلطات اللبنانية على مقاربة ملفهم من الناحية الامنية، بينما لا تبدو السلطات اللبنانية حاضرة للحوار في الوقت الذي يمر فيه لبنان في أزمة تشكيل الحكومة.

وبعد اللغط الذي أثير في الاسابيع الاخيرة حول الاجراءات الامنية التي اتخذتها السلطات اللبنانية حول مخيم عين الحلوة، وهو ما لم يستسيغه الفلسطينيون حتى الآن، علم في الآونة الاخيرة عن نية السلطات اللبنانية بناء جدارا في المحيط الجنوبي لمخيم الرشيدية جنوبي مدينة صور على غرار الجدار الذي شيدته حول عين الحلوة، في سبيل حماية المخيم وسكانه وعناصر الجيش اللبناني المنتشرين على مداخله، في الوقت الذي يتم لحظ رفضا فلسطينيا لهذه الخطوة وتصاعدا للتململ داخل الشارع الفلسطيني باعتبار ان الجدار يشكل مخاطر على سكان المخيم ويضيق الخناق عليهم وهم الذين يتواصلون مع جيرانهم من القرى المحيطة وفي صور اقتصاديا وزراعيا، وسيكون من شأن هذا الجدار ان يزيد من المعاناة الاجتماعية العميقة أصلا بالنسبة الى سكان المخيم.

ومن المعروف ان المخيم يتميز، في شكل عام، بالاستقرار وبالهدوء، وتمسك الفصائل بالوضع الأمني فيه، كما انه لم يسجل صعود التكفيريين فيه، كما هو الحال في عين الحلوة، وقد يكون هذا الامر يعود في شكل ما الى هيمنة حركة فتح عليه، اضافة الى وجود ملحوظ لحركة حماس، اضافة الى كون المخيم يتواجد في مناطق ذات كثافة ديموغرافية شيعية مؤازرة للمقاومة.

ويشرع الفلسطينيون في محادثات مع الجيش اللبناني لتوقيف مطلوبين بتجارة وترويج المخدرات وبالتورط في اشكالات فيه، وهو أمر يحوز على تأييد الفصائل التي يقع على عاتقها إيضاح صورة ان ما يحدث يسيء إلى الشعب الفلسطيني من الناحيتين النفسية والمعنوية، والتأكيد ان اللاجئين الفلسطينيين لا يقبلون ان يكون مخيم الرشيدية أو أي مخيم آخر منطلقا للاساءة الى الأمن اللبناني.

ويبدو الهدف الاهم بالنسبة الى الفلسطينيين التأكيد على ان قضيتهم الاساس هي العودة إلى فلسطين، المهددة اليوم اكثر من اي وقت مضى، فالمخيمات لا يجب ان تشكل منطلقا لأي عمل يسيء إلى الجوار اللبناني، الذي يجب ان يتفهم الظروف الفلسطينية.

ويهمس البعض الفلسطيني، انطلاقا من ان مخيم الرشيدية يعد أحد أهدأ مخيمات النازحين الفلسطينيين في لبنان، وأكثرها انسجاما مع المحيط، من توقيت بناء الجدار والاجراءات الامنية الاخرى، في ظل الظروف السياسية والاقليمية والدولية المحيطة مع بشائر ما يسمى بصفقة القرن التي يتطلب تنفيذها المزيد من شيطنة اللاجئين الفلسطينيين، ودفعهم إلى داخل الغيتو الفلسطيني، كما دفعهم الى أعمال مسيئة الى قضيتهم في الدرجة الاولى، ومنها تورطهم في الارهاب انطلاقا من أوضاعهم الاجتماعية الصعبة والتي سيكون من السهل للمتربصين بالقضية الفلسطينية ان يستغلوها، بدراية او بعدم دراية اللبنانيين.

ويبدو مفيدا ان يقوم المؤمنون بالقضية الفلسطينية والداعمين لها، وعلى رأسهم حزب الله، بالتوسط للتخفيف قدر الامكان من تلك الاجراءات، في ظل المواءمة مع انخراط فلسطيني في دعم لبنان في معركته ضد الارهاب، علما ان المفارقة هنا تكمن في ان الحزب يبدو محرجا: إذ إن اعتراضه على الجدار، سيؤدي بالبعض الى القول إنه لا يريد ترسيخ الأمن للبنان، وإن سكت سيتهم بسجن الفلسطينيين داخل جزر أمنية كانت إسرائيل سباقة إليها.

في كل الاحوال، يأتي هذا الموضوع بينما تسير الادارة الاميركية قدما في موضوع محاصرة القضية الفلسطينية على سبيل تصفيتها نهائيا، وذلك من باب مسألة اللاجئين التي تعد روح تلك

القضية، ويبدو ان العامل الاهم الذي يساعدها على ذلك هو الموقف العربي والاسلامي المنقسم على نفسه، وتآمر بعض الدول العربية على تلك القضية، ما يشكل فرصة تاريخية لإسرائيل.

وفي اطار هذا المخطط، جاءت التصريحات الإسرائيلية بإنهاء عملها في القدس المحتلة. القرار الإسرائيلي الاخير جوبه بموقف صارم من قبل الأونروا التي أعربت عن قلقها إزاءه، مذكرة بأنها مكلفة تحديدا من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم الحماية والمساعدة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى حين التوصل إلى حل للنزاع.

ويبدو موقف الوكالة في غاية الاهمية، وهو يتواءم مع مواقف مماثلة من قبل دول أوروبية وعربية رفضت القرار الاميركي ودخلت في مواجهة معه واعلنت عن استمرارها في تحمل مسؤولياتها على صعيد دعم الوكالة، ما حقق موازنة نوعا ما بعد الموقف الاميركي، في ظل عجز حاصل يقارب ال١٠٠ مليون دولار.

أما في لبنان، الدولة الاكثر هشاشة في موضوع اللاجئين، سيكون على السلطات اللبنانية القيام بحملة ديبلوماسية كثيفة مشابهة لتلك التي قام بها لبنان في موضوع النازحين السوريين، لشرح موقف لبنان الاعجز من تحمل تلقي مسؤولية تولي الدعم المادي للاجئين الفلسطينيين، وهو أمر تحاول الادارة الاميركية إلقاء مسؤوليته على لبنان في سبيل ترسيخ اللاجئين ومن ثم توطينهم في لبنان.

وبالنسبة الى الفلسطينيين، سيكون عليهم التوحد حول هذا الموضوع، برغم انقساماتهم العميقة، ومن ثم الخروج بموقف صلب، ما يشكل الاساس لحملتهم العالمية عند المؤسسات الدولية التي يجب التوجه إليها بمقاربات قانونية واقتصادية واجتماعية وغيرها.. وفي الشتات الفلسطيني في لبنان، على الفلسطينيين توحيد موقفهم من هذا الامر، واذا كانت الخلافات تسير نحو الأسوأ في الداخل الفلسطيني وخاصة على صعيد العلاقة بين الحركتين الكبريين، فتح وحماس، فإن من الواجب التفاهم على خطة موحدة لحماية قضية العودة في لبنان والنأي بخلافات الداخل عن

الشتات في لبنان، إذا كانت النية صافية في هذا الموضوع ولم يكن ثمة نية في التآمر على قضية اللاجئين.